# دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

# An analytical study of the impact of oil price fluctuations on social transfers during the period (2000-2022)

قليل لقمان [*1]، بوقناديل محمد [2]

[1] جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، lokmane.guellil@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، mohammed.bouknadil@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/06/03 تاريخ القبول: 2024/12/09 تاريخ النشر: 2024/12/19

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التقلب في أسعار النفط على التحويلات الاجتماعية في الجزائر، خلال الفترة (2000-2022)، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للمعطيات الإحصائية.

وتبين النتائج المتوصل إليها إلى أن التحويلات الاجتماعية تعرف تزايدا مستمرا، وتتأثر بارتفاع أسعار النفط على المدى الطويل ولا تتأثر في المدى القصير، فأي زيادة في سعر النفط تكون لها زيادة مقابلة في التحويلات الاجتماعية، كما أن الانخفاض في أسعار النفط لا يؤثر عليها في المدى القصير.

**كلمات مفتاحية:** تحويلات اجتماعية، أسعار النفط، جباية بترولية.

**تصنيفات JEL :** H53، Q41، H71

**Abstract:**

This study aims to analyze the impact of fluctuation in oil prices on social transfers in Algeria, during the period (2000-2022), relying on the descriptive and analytical approach to statistical data.

The results obtained show that social transfers are constantly increasing and are affected by the rise in oil prices in the long term and are not affected in the short term. Any increase in the price of oil has a corresponding increase in social transfers, and the decrease in oil prices does not affect them in the short term. The short one.

**Keywords:** Social transfers; Oil prices; Petroleum collection.

**Jel Classification Codes:** H53, Q41, H71

* المؤلف المرسل

**1. مقدمة:**

تمثل التحويلات الاجتماعية في الجزائر أداة تدخل من قبل الدولة من خلال ميزانيتها، وهي جزء من سياسة مالية محددة المعالم، وتشمل العديد من القطاعات بما فيها القطاع العائلي قطاع السكن قطاع الصحة...الخ

حيث شهدت الجزائر تطورا بمستويات ايجابية لمختلف فئات سلة التحويلات الاجتماعية نتيجة للتحسن المالي المتأتي من تزايد مداخيل النفط بداية من سنة 2000 بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

إلا أنه ومع تأثر ايراداتها الواردة من الجباية البترولية خاصة مع تدهور أسعار المحروقات ابتداءا من نهاية سنة 2014 وكذا سنتي 2019 و2020 مع تفشي وباء كورونا، وتراجع الطلب العالمي على النفط، ثم اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية بداية سنة 2022 ومالها من تأثير مباشر على أسواق النفط باعتبار أن روسيا من أكبر مصدري النفط في العالم خارج منظمة أوبك.

يتضح مما سبق وجود ارتباط بين أسعار النفط والدعم الصريح في الجزائر وعليه تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على مخصصات التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

**1.1. إشكالية الدراسة:**

بناء على الطرح السابق ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة عن الإشكالية الأساسية التالية:

**ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000–2022؟**

**2.1 الفرضيات:**

من أجل محاولة الاجابة على التساؤلات السابقة حول موضوع الدراسة نضع الفرضيات التالية:

1. تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر، المعبرة عن الدعم الحكومي الصريح.
2. توجد علاقة طردية بين مخصصات التحويلات الاجتماعية وأسعار النفط في الجزائر.

**3.1 منهجية الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع انعكاس تقلبات أسعار النفط على حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2000-2022).

**4.1 أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل أثر تقلبات أسعار النفط التي شهدتها الفترة (2000-2022) على مخصصات الدعم الصريح في الجزائر، نظرا لكون الإيرادات النفطية تعتبر الممول الرئيسي لنفقات الدولة، بحيث يتم دراسة تأثير التغيرات الإيجابية والسلبية في أسعار النفط على التغير في حجم التحويلات الاجتماعية.

**5.1 أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية

- تحديد المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في كل من الجباية البترولية، أسعار النفط والتحويلات الاجتماعية.
- الوقوف على تطور مختلف القيم التي تشكل هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر، إلى جانب تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية، خلال الفترة 2000-2022.
- تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

**6.1 الدراسات السابقة:**

**1- دراسة حسينة جو اني، سليم العمراوي سنة 2024 بعنوان "دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر- باستعمال نموذج VAR للفترة (1993-2020)" (جو اني و العمراوي، 2024).**

هدفت هذه الدراسة الى ابراز مدى تأثير التحويلات الاجتماعية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 1993-2020، ولتحقيق ذلك تم اعتماد المنهج الوصفي لعرض وتحليل واقع المتغيرات المدروسة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن الأداء الاقتصادي في الجزائر كان متذبذبا على طول الفترة الزمنية محل الدراسة ويظهر من خلال مربع كالدور تحسن في محور مقابل تدهور محور آخر كما توصلت الى وجود علاقة عكسية بين نسبة التحويلات الاجتماعية وكل من معدل النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات، وعلاقة طردية بين نسبة التحويلات الاجتماعية ومعدلات البطالة والتضخم.

**2- دراسة وسام عمرون سنة 2022 تحت عنوان "أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2022)" (عمرون، 2023-2022).**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، إذ تطرقت هذه الدراسة لأهم الصدمات النفطية خلال فترة الدراسة وأيضا أهم العوامل المحددة لأسعار النفط.

تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك في سرد الأطر النظرية لمتغيرات الدراسة وتحليلها وأيضا المنهج القياسي من خلال قياس مدى تأثير متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2020) باستخدام برنامج Eviews10، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تغير أسعار النفط وتقلبها لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ولكن التقلب له تأثير فوري في حين أن تأثيرات تغيرات أسعار النفط تستغرق وقتا أطول لحدوثها.

- إنفاق جل عائدات النفط بشكل رئيسي على الاستهلاك، يضع مستقبل الدول النفطية ومن بينها الجزائر في وضع حرج.

**3- دراسة فتحي حسن دندن، زين الدين قدال سنة 2022 تحت عنوان " و اقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجز ائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي" (دندن و قدال ، 2022).**

هدفت الدراسة للتطرق إلى الدور الذي تلعبه سياسة الدعم في الرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي وخلصت الدراسة على أنها سياسة فعالة في بعض القطاعات على غرار التعليم لكنها لا تحقق العدالة الاجتماعية فيما يخص سياسة دعم الأسعار بسبب انحيازها للأغنياء بدل الفقراء فيما يخص التحويلات الاجتماعية لم تستطع الرفع من الأداء الاقتصادي بالنسبة للتضخم والقدرة الشرائية ولكن تمت ملاحظة تحسنا في مساهمة الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي.

حيث بلغت نسبة التحويلات الاجتماعية ما بين 20% حتى 34% من الميزانية، ومن ايجابيات هذه السياسة مساهمتها في التنمية الاجتماعية وإعطاء الأولوية في دعم التعليم و الصحة.

**4- دراسة زروقي فاطمة الزهراء سنة 2022 تخت عنوان "دراسة تحليلية لتطورسياسة الدعم الحكومي في الجز ائر خلال الفترة 2010-2020" (زروقي، 2022).**

حاولت الدراسة تسليط الضوء على واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2010-2020 والوقوف على إيجابياتها وسلبياتها وكذا العبء المترتب عنها اقتصاديا، بتسجيل على سبيل المثال استفادة الخمس الخامس [طبقة الاغنياء] بنسبة 80% من أموال الدعم المرصودة لتحسين القدرة الشرائية بمختلف اشكالها في حين 20% تصل الفقراء.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى ابراز مدى نجاعة هذه السياسة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي باستخدام المنهج التحليلي لإبراز الإطار المفاهيمي لسياسة الدعم الحكومي مع عرض تقييمي لها من خلال عرض جداول احصائية والتعليق عليها.

**5- دراسة كافية عيدوني سنة 2021 تحت عنوان "أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1993 .2018 باستخدام نموذج ARDL" (عيدوني، 2021).**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور أشكال سياسة الدعم والمتمثلة في التحويلات الاجتماعية وتحليل بنودهما خلال الفترة 2018-1993، أين قامت الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر سياسة معممة يستفيد منها الأغنياء بقدر أعلى من الفقراء إذن فهي لا تطابق مع مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية.
- عدم إتباع سياسة الدعم المستهدف جعل منها سياسة مكلفة للدولة تستنزف موارد الميزانية العامة - السياسة الاجتماعية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجباية البترولية للبلد، وتتعرض هذه الأخيرة لتقلبات أسعار النفط.

## 2. الإطار النظري للدراسة:

### 1.2 عموميات حول التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

في إطار التزام الدولة بدورها الاجتماعي، تسعى الجزائر كباقي الدول إلى توفير عدد من الخدمات والسلع الأساسية على غرار دعم الصحة والتعليم والسكن بأسعار مخفضة تستفيد منها جميع فئات المجتمع، وهو ما يطلق عليه بالدعم الصريح أو التحويلات الاجتماعية.

### 2.2 التعريف الحالي للتحويلات الاجتماعية:

تتمثل التحويلات الاجتماعية في أخذ الدخل من البعض لتحويله إلى آخرين، وهو إجراء تقوم به الدولة لتعديل التوزيع الأولي للدخل، ويهدف إلى تقليل الفوارق بين الأسر. (ظاهر و بخيت، 2015، صفحة 35).

تعمل التحويلات الاجتماعية وفق آلية إعادة التوزيع التالية: (بسعد و حمزة، 2018-2017، صفحة 23).

**الشكل رقم (01): إعادة التوزيع العمودي للدخل**

| | |
|---|---|
| دخل الأسرة الأساسي ⇒ | الإنتاج - السحب الإجباري<br>(الضرائب المباشرة وغير المباشرة، المساهمات الاجتماعية) |

| | |
|---|---|
| دخل متاح ⇒ | الدخل الأولي + المزايا الاجتماعية للأسر |

**المصدر:** مذكرة تخرج لنيل شهادة الطور الثالث تخصص المالية العامة-معهد الاقتصاد الجمركي و الجبائي (ص23)

وبالتالي فإن التحويلات الاجتماعية هي تدخلات عامة في توزيع الدخل، تهدف إلى تعديل حجم الدخل بشكل كبير لغرض اجتماعي، ولا سيما من خلال الإعانات والمزايا الاجتماعية، كقروض المساعدة أو التضامن. (فطوم ، حمزة، و سهام، 2023، صفحة 1017).

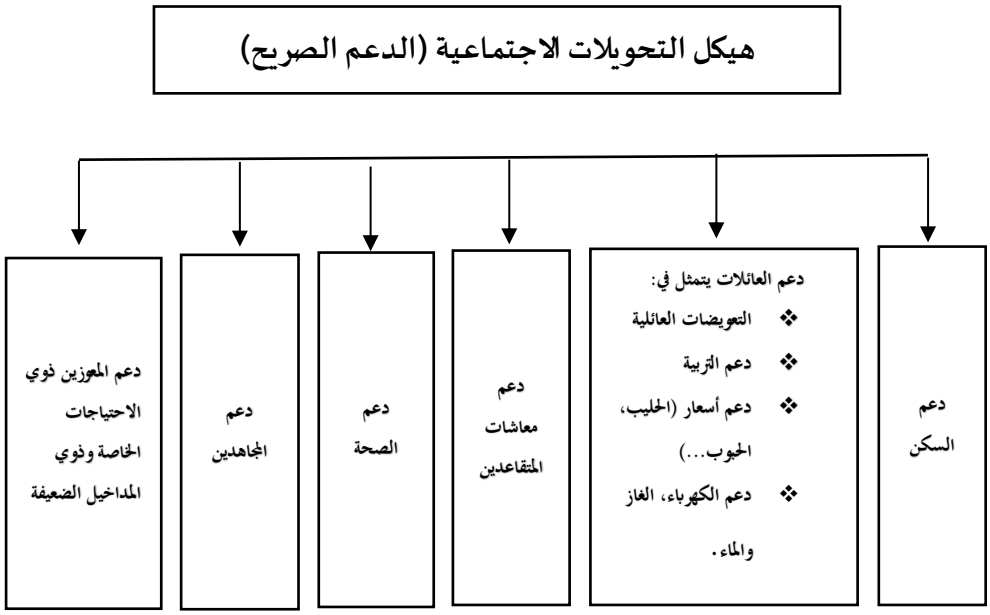
**3.2 تشخيص هيكل سياسة الدعم الصريح في الجزائر (التحويلات الاجتماعية):**

تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم بنود نفقات قسم التسيير أين يتم ادراجها بكيفية واضحة وصريحة في الميزانية العامة للدولة، (قويدري، 2015، صفحة 137)، حيث تستخدمها الدولة لأغراض اجتماعية وتكون لها تكلفة مالية مباشرة متمثلة في مخصصات دعم الإسكان، دعم أسعار المواد الغذائية دعم أسعار الكهرباء والغاز والماء وكذلك دعم فئة المعوزين والمعوقين وكذا تعميم مجانية التعليم (رافع و جنيدي، 2023، الصفحات 100-102)، وهذا ما سنراه فيما يلي:

- **الدعم الموجه للسكن**: يكون عمل الدولة موجه أساسا نحو الوصول إلى السكن الاجتماعي وغيره من الصيغ الأخرى في مجال سياسة الإسكان للفئات المحرومة، حيث كرست له الدولة موارد مالية كبيرة للتعامل مع أزمة السكن، والتخفيف منها.
- **دعم العائلات**: ينعكس دعم الأسر في الجهود المبذولة لتحسين الظروف المعيشية متمثل أساسا في التعويضات العائلية دعم التربية، دعم أسعار المواد الأساسية كالحبوب الحليب الزيت السكر إضافة إلى دعم الحصول على الكهرباء الغاز والماء، (عيدودي و قدار، 2019، صفحة 970).
- **دعم المعاشات**: تعتبر منظومة التقاعد إحدى آليات الضمان الاجتماعي التي تهدف إلى التكفل بالمتقاعدين، يعد دعم المعاشات التقاعدية جزءا من مكافحة الفقر وتحسين وحماية القدرة الشرائية لهذه الفئة.
- **دعم الصحة**: إن دعم الصحة نوعيا وكميا من أولويات الدولة الجزائرية من خلال العمل على

- تحسين تنظيم الخدمات الصحية وتطوير أساليب الوقاية، ويعد مبدأ مجانية العلاج وضمان
- الحصول عليه من طرف المواطنين عبر كامل التراب الوطني من أهم المكاسب المحققة.
- **دعم المجاهدين**: تتمتع الجزائر بنظام فريد في مجال التكفل بالمجاهد وذوي الحقوق من خلال إعطاء أهمية في تحسين الوضعية الاجتماعية الصحية والنفسية لفائدتهم إضافة إلى الحفاظ على الذاكرة الوطنية.
- **دعم المعوزين، المعاقين وأصحاب المداخيل الضعيفة**: تعطي الجزائر بعدا اجتماعيا لبعض فئات المجتمع من خلال تجنيد بعض آليات التضامن الاجتماعي لفائدة الأشخاص المعوقين أو المسنين وتقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة.

**الشكل رقم (02): مكونات التحويلات الاجتماعية (الدعم الصريح) في النفقات العامة:**




**المصدر**: وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2022 وتقديرات سنتي 2023-2024 (ص37)

### 4.2 عموميات حول أسعار النفط:

يعد النفط سلعة استراتيجية مهمة ومن أكثر الثروات الطبيعية قيمة في العالم لما تتميز به عن باقي مصادر الطاقة، حيث يطلق عليه اسم "الذهب الأسود" نظرا للأهمية الاقتصادية العالية التي يتميز

بها، وقد عبر عن مدى اهميته في التاريخ الحديث (Clemenceau Georges) بقوله «قطرة بترول تعادل قطرة دم» (بن سعدة، كبير، و بوعلاقة، 2020، صفحة 175).

**5.2 مفهوم سعر النفط:**

هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام خلال مدة زمنية معينة المقاس بالدولار الأمريكي (سليم و بوصبيع، 2020، صفحة 301)، بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار التي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملاء الرئيسية الأخرى، نتيجة تأثير عدة عناصر سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق الشائعة حينئذ، (بلعباس و بوعافية، 2020، صفحة 367).

**6.2 تقلبات أسعار النفط:**

يطلق مصطلح تقلبات أسعار النفط «volatilité» على الضبابية التي تنتج أحيانا في عوائد موجبة وتعد الأسواق النفطية من أكثر الأسواق تذبذبا، ويعود ذلك الى نقص في ليونة الطلب السعرية للنفط لاعتباره سلعة أساسية غير قابلة للإحلال على النطاق القصير في استخدامه، ومنه فان العرض يتطلب زيادة الطاقات الانتاجية لفترات زمنية طويلة وتدفقات استثمار عالية تتوفر في ظل أسواق مستقرة (مختاري ، 2022-2021، صفحة 5).

وعليه يمكن تعريف الصدمة النفطية على أنها "الارتفاع في أسعار النفط بهدف حدوث كساد عالمي أو تدهور شبه كلي في العجلة الاقتصادية العالمية"، (قطوش و بن لوكيل، 2017، صفحة 178).

**7.2 عموميات حول الجباية البترولية:**

تعتبر الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والتي تمكن من تنفيذ مختلف السياسات والبرامج التنموية وأمام هذا الواقع الاقتصادي فالإنفاق الحكومي خاضع لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية.

**8.2مفهوم الجباية البترولية وخصائصها:**

**1.8.2 مفهوم الجباية البترولية:**

توجد مفاهيم عديدة للجباية البترولية، حيث تعرف على أنها كافة الحقوق والضرائب والرسوم التي تسدد للدولة المالكة لحقول النفط مقابل الحصول على رخصة استكشاف واستغلال باطن الأرض من قبل الشركات النفطية في مراحل العملية الإنتاجية (اسيا و سعاد، 2018، صفحة 141)

**2.8.2 خصائصها:**

تتميز الجباية البترولية بما يلي:

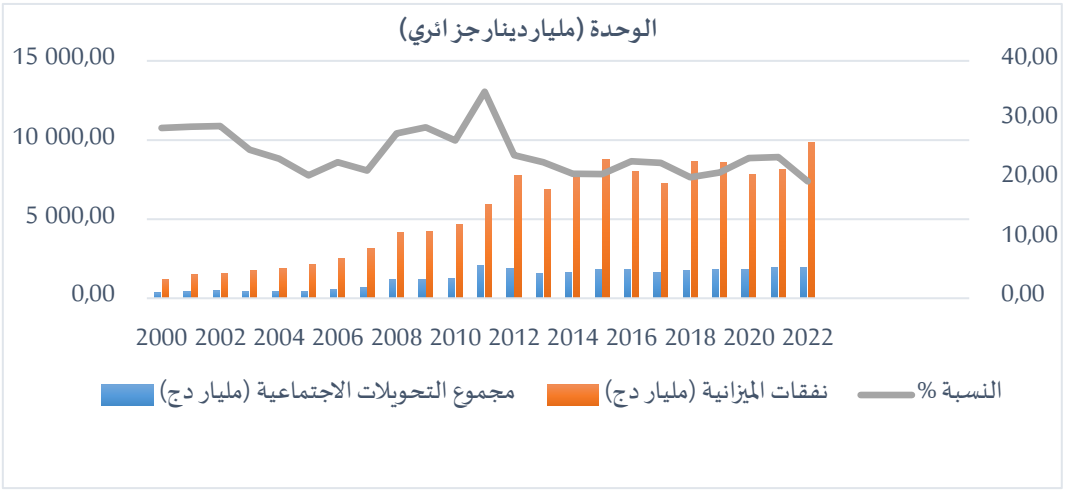
- ترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك والممارسة الضريبية على استهلاك الطاقة في الدول الصناعية حيث تدفع الضرائب البترولية مقابل ترخيص الدولة لاستغلال باطن الأرض.
- ترتبط الجباية البترولية بتطور تقنيات الاستكشاف في المجال النفطي. (خليفي و بدار، 2019، صفحة 380)

**3. الإطار التحليلي:**

**1.3 تحليل التحويلات الاجتماعية:**

ابتداء من سنة 2000، تحسنت الموارد المالية بفضل سوق النفط المواتية، مما مكن من تحصيل موارد كبيرة، ما شجع السلطات العمومية على اعتماد سياسة مالية توسعية تهدف إلى دفع النمو من خلال الإنفاق، ونتيجة لذلك استفاد الدعم الاجتماعي للدولة أيضا من هذا التحسن المالي وبالتالي تطور الحصة الممنوحة للتحويلات الاجتماعية، كما يوضحه الشكل رقم (02) أدناه:

**الشكل رقم (03): تطور حصة التحويلات الاجتماعية في الميزانية العامة للدولة للفترة (2000-2022)**




**المصدر**: - التقارير التقديمية لمشاريع قوانين المالية للسنوات (2001-2022) الصادرة عن المديرية العامة للتقدير والسياسات -وزارة المالية - و الحوصلة الإحصائية للمالية العمومية، الفصل 12 صفحة (246) الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات

وفيما يلي سنحاول دراسة تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2022 ثم سندرس نسبة التحويلات الاجتماعية مقارنة مع تطور موازنة الدولة خلال نفس الفترة.

- **الفترة الأولى2000-2007:**

من خلال الشكل البياني رقم (03) أعلاه نلاحظ أن حصة التحويلات الاجتماعية شهدت تطورا مستمرا في قيمتها، حيث يدل هذا على المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة التي تهدف من وراءها إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، نلاحظ أن حجم هذه التحويلات زاد زيادة كبيرة خلال هذه الفترة، حيث زادت من 344.48 مليار دينار في عام 2000 إلى 676.80 مليار دينار جزائري في عام 2007، بزيادة قدرها أكثر من 10% في المتوسط في السنة، وهو ما يمثل أكثر من 08% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، والجهد الذي بذلته الدولة في تمويل الإجراءات ذات الطبيعة الاجتماعية مهم جدا بالنظر إلى أن ما يقارب من 23% من ميزانية الدولة مخصصة لهذه التدابير ، حيث أن الحصة الأكبر من هذه التحويلات خلال هذه الفترة منح لقطاع السكن بنسبة 22% بمبلغ يزيد عن 860 مليار دينار، ويأتي بعد ذلك الدعم المقدم للأسر بقيمة أكثر من 792 مليار دينار أي ما يقارب من 20.7% والمبالغ المدفوعة لمعاشات المتقاعدين هي في حدود 689 مليار دينار ما يمثل 18.80%

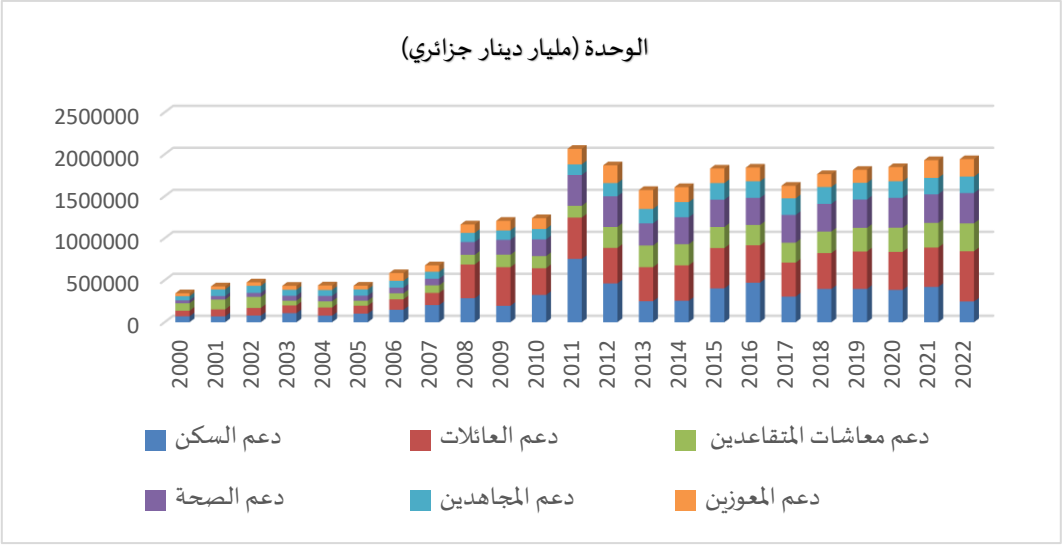
- **الفترة الثانية 2008-2014:**

بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية ما يقارب من 1609.12 مليار دينار في نهاية عام 2014 مقابل 1164.06 مليار دينار في عام 2008 بزيادة قدرها أكثر من 27% في المتوسط سنويا، وهو ما يمثل 11% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 23.5% في المتوسط من ميزانية الدولة، كما أن متوسط حصة التحويلات الاجتماعية في هذه الفترة يمثل ما يقرب من ربع (4/1) من إجمالي ميزانية الدولة، تماشيا مع السياسة الاجتماعية للدولة، التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، خاصة فيما يتعلق بالسكن، وحصولهم على الرعاية والخدمات الأساسية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التعليم والتكوين وتسهيل الحصول على الموارد المائية.

مثل الفترة الأولى يظهر هيكل التحويلات خلال هذه الفترة، أهمية دعم الأسر بمبلغ 2923 مليار دينار والسكن بمبلغ 2527 مليار دينار، يليه دعم قطاع الصحة بمبلغ 1844 مليار دينار وهو ما يمثل 63.95% من قيمة التحويلات، مدفوعا بشكل أساسي بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية وما رافقه من الزيادة الكبيرة في دعم أسعار الحليب، الحبوب والزيت والسكر، هذه الزيادة مرتبطة بتوسيع دعم الأسعار إلى المنتجات الغذائية الأساسية الجديدة مثل زيوت الطعام والسكر ورفع مخصصات الميزانية الموجهة لدعم أسعار المنتجات التي شملها الدعم سابقا (حبوب ومسحوق الحليب)، حيث شكلت سنة 2011 استثناء أين سجلت التحويلات ذروتها مقارنة مع السنوات السابقة

بقيمة 2065 مليار دج بمعدل يقارب 34.8% من ميزانية الدولة و14,20% من الناتج المحلي الإجمالي مثلما يبينه الشكل (04) التالي:

**الشكل (04): تطور هيكل التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (2000-2022)**




**المصدر:** - موقع المديرية العامة للتقدير والسياسات/https://dgpp.mf.gov.dz/ar/principal

- التقارير التقديمية لمشاريع قوانين المالية للسنوات (2001-2022) الصادرة عن المديرية العامة للتقدير والسياسات -وزارة المالية-

- **الفترة 2015-2022:**

شهدت سنة 2015 انهيارا حادا في أسعار البترول أين لم يتجاوز سعر النفط (صحاري بلند) 53 دولار، بعدما كان يتجاوز سعره 108 دولار سنة 2013، أدى إلى عجز موازني أثر سلبا على الدعم الحكومي الصريح الذي أصبح يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

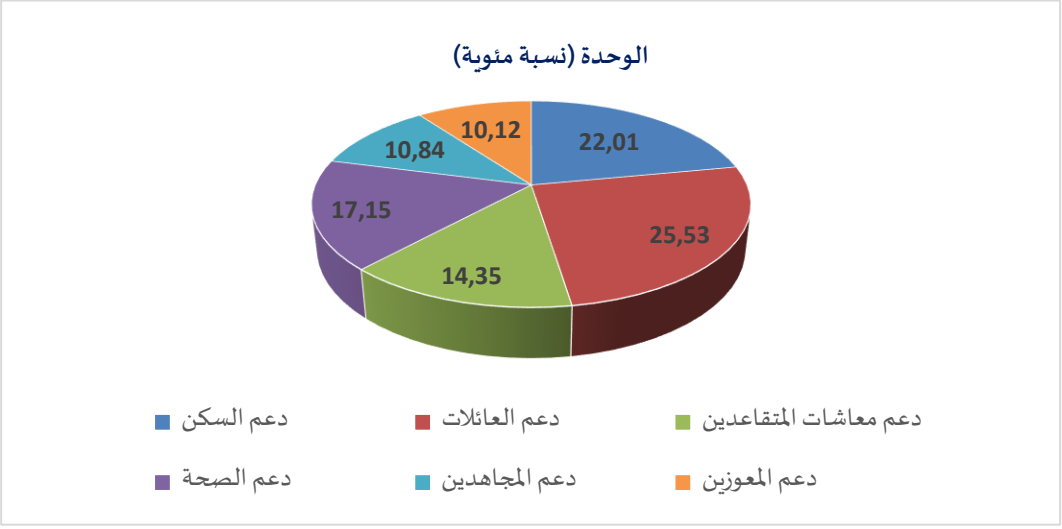
إلا أنه لم يتم المساس بمخصصات التحويلات الاجتماعية عامي 2015-2016، لعدم زعزعة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، وتعتبر حصة التحويلات الاجتماعية في موازنة الدولة شبه مستقرة والتي تمثل 5/1 من موازنة الدولة، إلا أن نفاذ صندوق ضبط الإيرادات، وتراجع احتياطات العملة الصعبة، وتفاقم الوضع الاقتصادي أدى لتقليص قيمة التحويلات الاجتماعية عام 2017 إلى 1624 مليار دج بعدما كانت تتعدى 1841.5 مليار دج عام 2016. حيث سجلت تدهورا بمعدل -13.40% تقريبا مقارنة بعام 2016، وبالتالي تراجع الدعم الموجه لأغلب القطاعات والفئات المجتمعية، ما

انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للأسر ذات الدخل الضعيف والمحدود، فقد تراجع الدعم الموجه لأسعار السلع الاستهلاكية من 246.80 مليار دج خلال سنة 2015 إلى 182.13 مليار دج سنة 2017، إضافة إلى تراجع قيمة الدعم الموجه لفئة المعوزين وذوي الدخل الضعيف من 172.67 مليار دج إلى 149.62 مليار دج.

بينما سجلت التحويلات الاجتماعية خلال فترة 2018-2022 ارتفاعا طفيفا من حيث قيمتها ليس بسبب توفر الموارد المالية وإنما بسبب تراجع قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي أين بلغ حجم التحويلات الاجتماعية ما يقارب من 1942 مليار دينار في عام 2022، مقابل 1763.81 مليار دينار جزائري في عام 2018 بارتفاع قدره 10.1%.

كما تجدر بنا الإشارة الى أنه خلال سنتي 2020، 2021، سجل وزن التحويلات في ميزانية الدولة ارتفاعا طفيفا قدر ب (22,6%) و (23,8%) على التوالي، مقارنة بعام 2019 (21,2%)، وهو ما يفسر بحشد الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات الغير متوقعة بسبب جائحة كورونا.

**الشكل (05): نسبة التحويلات الاجتماعية حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2022)**




**المصدر:** - موقع المديرية العامة للتقدير والسياسات/https://dgpp.mf.gov.dz/ar/principal

- التقارير التقديمية لمشاريع قوانين المالية للسنوات (2001-2022) الصادرة عن المديرية العامة للتقدير والسياسات -وزارة المالية-

يظهر هيكل التحويلات الاجتماعية خلال فترة الدراسة (2000-2022)، أن الحصة الأكبر من التحويلات الاجتماعية خلال هذه الفترة منح لقطاع العائلات بنسبة 25.53% من جميع التحويلات التي تزيد عن 7438 مليار دينار، مثلما يوضحه الشكل (04) أعلاه، ويأتي بعد ذلك الدعم المقدم

للسكن بقيمة أكثر من 6412 مليار دينار أي ما يقارب من نسبة 22.01%، ثم يلي بعد ذلك الدعم الموجه لقطاع الصحة في حدود 4996 مليار دينار ما يمثل 17.15% من جميع التحويلات، حيث يمثل دعم هذه الفئات الثلاث الأولى 64.69% من جميع التحويلات.

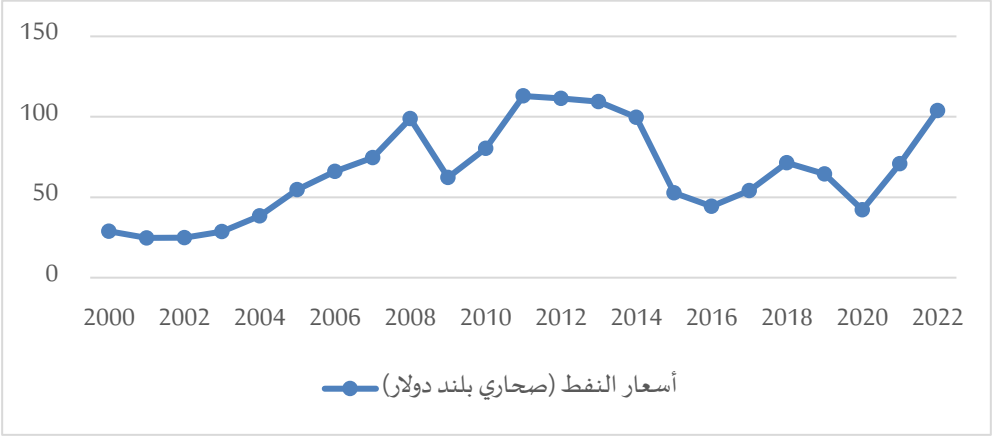
أما المبالغ المدفوعة لمعاشات المتقاعدين هي في حدود 4181 مليار دينار، أما دعم المجاهدين فقد بلغ مبلغ 3159 مليار دينار، ومساعدة المعوزين والمعوقين فوصل الدعم إلى حد 2948 مليار دينار من مجموع التحويلات، لتبلغ نسبهم مجتمعة 35.31 % من جميع التحويلات.

**2.3 تحليل أسعار النفط** (صحاري بلند):

تلعب عائدات النفط دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإن أي تقلبات في أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على توفير التحويلات الاجتماعية للمواطنين والتي تشكل ركيزة أساسية في النظام الاجتماعي الجزائري (لسبع، 2019، صفحة 232).

تميزت الفترة 2000-2022 بتقلبات ملحوظة في أسعار النفط في الجزائر، تخللتها مراحل مختلفة من الارتفاع والانخفاض. وتشمل المراحل الرئيسية لهذا التطور ما يلي:

**الشكل (06): تطور أسعار النفط (صحاري بلند) للفترة (2000-2022)**




**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- موقع منظمة الدول المصدرة للنفط https://www.opec.org/opec_web/en/index.htm

من الشكل البياني رقم (06) أعلاه، نلاحظ أن أسعار النفط عرفت خلال فترة الدراسة عدم استقرار فخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، ارتفعت أسعار النفط من 24.74 دولار سنة

2001 إلى 98.96 دولار سنة 2008 وتبرر هذه الزيادة في سعر النفط بفضل تحسن الطلب العالمي عليه، ونسبة النمو الاقتصادي على حد السواء.

خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2010، عرفت الأسعار انخفاض ضئيل، ففي سنة 2009 قدر سعر النفط بـ 62.35 دولار، وذلك نتيجة للأزمة العالمية التي حصلت سنة 2008 وتأثيرها المباشر على الاقتصاديات العالمية، لتعود للارتفاع مجددا في سنة 2010 مع بلوغها 80.35 دولار.

خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014، بلغت أسعار النفط القمة سنة 2011 بقيمة تقدر ب 112.94 دولار وهذا راجع إلى زيادة الطلب على النفط من جهة، ولجوء الدول المصدرة إلى التخفيض من كمية الإنتاج نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار ، من جهة أخرى وبالتالي مما ساهم في ارتفاع الأسعار مجددا، وبقيت أسعار النفط فوق عتبة 100 دولار، لتنخفض سنة 2014 الى 99.68 دولار، لتشهد بعد ذلك أسعار البترول تدهورا خلال الفترة 2015-2020 أين تسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وضعف الطلب العالمي، (قصابي و بلعباس، 2020) عدم التزام بعض الدول بحصص الإنتاج المحدد لها وبروز دول منافسة جديدة كدول بحر الشمال في تدني كبير لسعر النفط بدءا من نهاية عام 2014 حيث وصل إلى 44.28 دولار سنة 2016 ليعاود الارتفاع بشكل ملحوظ ليصل إلى 71.44 دولار سنة 2018 لينخفض مجددا سنة 2020 مسجلا سعر 42.12 دولار بسبب الأزمة الصحية نتيجة ظهور جائحة كورونا (كوفيد-19) أواخر عام 2019 وتداعياتها على الطلب العرض والأسعار في السوق النفطية.

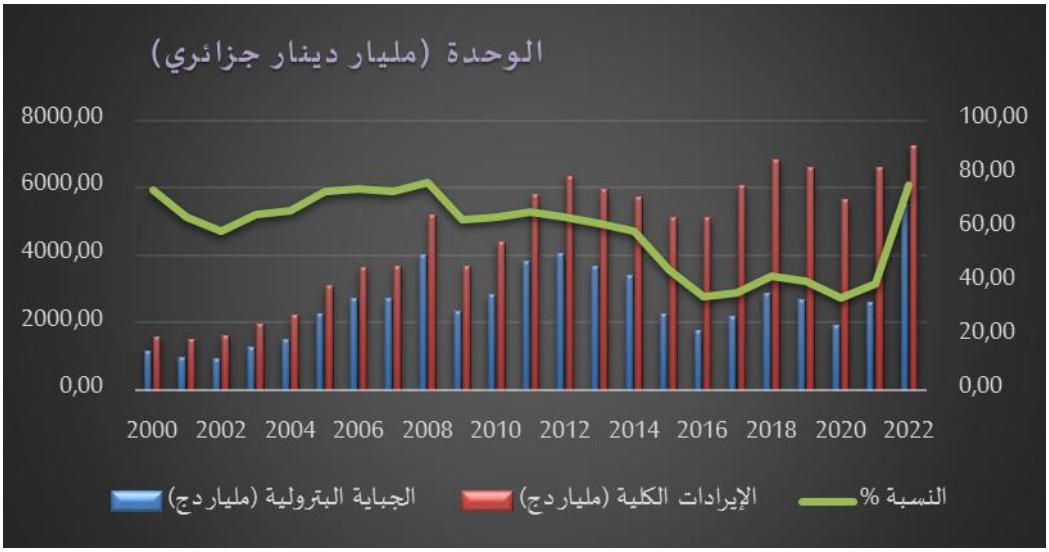
بالنسبة لسنة 2021 تحسن سعر البرميل في سوق النفط أين سجل متوسط سعر نفط صحاري بلند 70.89 دولارا للبرميل حيث يرجع هذا الارتفاع إلى الانتعاش في النشاط العالمي.

ليسجل مجددا متوسط سعر فوق 100 دولار بنهاية سنة 2022 حيث بلغ 103,8دولار للبرميل بزيادة قدرت ب (+32,91 دولار) مقارنة بسنة 2021، بسبب ارتفاع أسعار صادرات النفط في الأسواق العالمية والتأثير المباشر للصراع الجيوسياسي بين روسيا وأوكرانيا الذي نشب في شهر فبراير 2022.

**3.3 تحليل الجباية البترولية:**

شهدت الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 مسارا متذبذبا حيث نلاحظ من خلال الشكل (06) أنه منذ بداية الألفية الثالثة شهدت إيرادات الجباية البترولية في الجزائر تطورا كبيرا ارتبط بارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، مع تسجيل بعض الاستثناءات.

**الشكل (07): تطور اجمالي الإيرادات والجباية البترولية خلال الفترة (2000-2022)**




**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي الصادرة عن بنك الجزائر للسنوات (2002-2022)، والتقرير التقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2023 (صفحة 07) و2024 (ص 13)، الصادر عن المديرية العامة للتقدير والسياسات -وزارة المالية-

من خلال الشكل البياني رقم (07) أعلاه، يظهر الاتجاه التصاعدي للجباية البترولية حيث انتقلت من 1173.2 مليار دج إلى 1485.7 مليار دج خلال الفترة 2000-2004 مساهمة بـ 65.8% في المتوسط خلال هذه الفترة في الإيرادات العامة للدولة باستثناء سنتي 2001 و 2002 أين سجلت الجباية البترولية انخفاضا بسبب عدم تجاوز سعر النفط 25 دولار للبرميل، وواصلت في منحى الصعود إلى أن بلغت عام 2008 ما قيمته 4003.6 مليار دج أي ما نسبته 77.13% من مجموع إيرادات الدولة وهي تعتبر أعلى نسبة سنوية سجلت خلال الفترة 2000-2022 بفضل الارتفاع القياسي لأسعار النفط خلال تلك السنة، ليتم تسجيل نسبة ارتفاع في سعر النفط تقدر ب 240.25%، خلال الفترة من 2000 إلى 2008، ويعزى هذا الارتفاع في قيمة الجباية البترولية إلى الارتفاع المتزايد في أسعار النفط والذي قارب من بلوغ عتبة الـ 100 دولار للبرميل عام 2008 إضافة إلى ارتفاع صادرات البترول والغاز الطبيعي نتيجة زيادة الاستكشافات و الإنتاج في هذه السنوات ثم تراجع عام 2009 إلى ما دون 63 دولار، فتراجعت معه إيرادات الجباية البترولية إلى 2327.7 مليار دج بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وبعد أن استرجعت اقتصاديات العالم عافيتها منذ 2010 أخذت الجباية

البترولية في الارتفاع مرة أخرى، لذلك فقد سجلت 4054.3 مليار دج خلال سنة 2012 بفضل الأسعار القياسية التي قفز إليها سعر النفط مسجلا 112.92 دولار.

هذا الأخير شهد انتكاسة حقيقية أواخر سنة 2014 انعكست على انخفاض إيرادات الجباية البترولية خلال سنة 2016 إلى 1781.1 مليار دج (34.85%)، مقابل 3678.1 مليار دج (61.74%) سنة 2013، ما أثر سلبا على إجمالي الإيرادات والنفقات الكلية للبلاد.

ثم استقرت الجباية البترولية ما بين حوالي 2177 مليار دج و2668.5 مليار دج خلال الفترة 2017-2019، لتنخفض مجددا سنة 2020 مسجلة 1921.9 مليار دينار كإيراد من الجباية النفطية نتيجة تفشي جائحة كورونا نهاية عام 2019 وتداعياتها على الطلب، العرض والأسعار في السوق النفطية، لتعرف الفترة ما بين سنتي 2021 و2022 انتعاشة نسبية وصلت الى أعلى مستوى مسجل خلال فترة الدراسة يقدر ب: 5707.7 مليار دينار، والذي يمكن تفسيره بالارتفاع بنسبة 146.44% من سعر برميل النفط لسنة 2022، بالمقارنة مع سعره في سنة 2020.

نستنتج أن الجباية البترولية تساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة (بلاطش و عبدو، 2022، صفحة 740) حيث كانت تمول أكثر من نصف الإيرادات الإجمالية خلال الفترة 2000-2014، لكن سرعان ما أخذت هذه النسبة تتراجع تدريجيا ابتداءا من سنة 2015 الى غاية 2021 ووصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2020 حيث قدرت بـ 34.07% لتعاود الارتفاع من جديد وصولا إلى نسبة 76.20% سنة 2022 بفضل الطفرة التي عرفها سعر برميل النفط مجددا لهذا كانت دائما إيرادات الدولة مرهونة بمداخيل الجباية البترولية.

**4.3 العلاقة القائمة بين الجباية البترولية وأسعار النفط:**

كشفت نتائج التحليل عن وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والجباية البترولية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الجباية النفطية، والعكس صحيح. وتقدر المرونة السعرية للجباية البترولية فيما يتعلق بأسعار النفط بحوالي 0.8، مما يشير إلى أنه مقابل زيادة بنسبة 1٪ في أسعار النفط، تزيد إيرادات الجباية البترولية بنسبة 0.8٪.

**4. الخاتمة:**

يعد تأثير تقلبات أسعار النفط على التحويلات الاجتماعية في الجزائر موضوعا معقدا ومتعدد الأبعاد و كغيرها من الدول المنتجة للنفط، اغتنمت الجزائر تحسن إيرادات الجباية النفطية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لاتباع سياسة إنفاقيه توسعية، انعكست في زيادة حجم ميزانية

الدولة بشكل عام، وحجم المساعدة الاجتماعية ممثلة في التحويلات الاجتماعية، وقد تضاعف تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2022 بخمسة (05) مرات، و هي تشكل ما نسبته 25% من ميزانية الدولة سنويا و 10% من الناتج الداخلي الخام.

وتؤكد نتائج الدراسة التحليلية أن تأثير ارتفاع أسعار النفط على التحويلات الاجتماعية يختلف عن تأثير انخفاضه، حيث لاحظنا أن التغيرات الموجبة لها تأثير على المدى القصير والطويل، بينما يظهر لنا أن التدني في أسعار النفط لا يؤثر على التحويلات الاجتماعية على المدى القصير، لأن الجزائر تعتمد على البرامج طويلة المدى في سياستها المالية.

ومنه فإن الهبوط في أسعار النفط لا يؤثر جوهريا على حجم التحويلات الاجتماعية ويمكن تفسير هذه النتيجة، في استمرار الجزائر في سياسة الدعم الحكومي رغم تراجع أسعار النفط باعتبارها دولة اجتماعية، ولا تتراجع عن هذه السياسة.

**1.4 التوصيات:**

على ضوء ما سبق التوصل إليه من نتائج، يمكن حصر أهم التوصيات المقترحة لضمان استدامة التحويلات الاجتماعية في الجزائر، في ظل تقلبات أسعار النفط في النقاط التالية:

- **تنويع الاقتصاد**: يتحتم العمل على تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لتقليل اتكاله على قطاع النفط والغاز مما يسهم في استقرار الموارد المالية المتاحة للتحويلات الاجتماعية على المدى الطويل.
- **تحسين كفاءة الإنفاق**: يجب العمل على تحسين كفاءة الإنفاق على برامج التحويلات الاجتماعية لضمان حصول المستفيدين الأكثر احتياجا على المساعدة.
- **ربط التحويلات الاجتماعية بالنمو الاقتصاد**: يتوجب ربط برامج التحويلات الاجتماعية بالنمو الاقتصادي بدلا من اعتمادها فقط على عائدات النفط، مما يساهم في استدامة هذه البرامج على المدى الطويل.
- **استهداف الفئات المستحقة**: مراجعة معايير الاستحقاق لبرامج التحويلات الاجتماعية بشكل دوري

لضمان استهداف الفئات الأكثر فقرا واحتياجا، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات المهمشة.

**5. قائمة المراجع:**

**1.5 الأطروحات:**

- عمرون, و .(2022-2023) .أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر *أطروحة دكتوراه*., كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية, قالمة: جامعة 08 ماي 1945 قالمة.

- مختاري , ر .(2021-2022) .أثر تقلبات أسعار النفط على السياسات المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة .(1990-2019) *أطرورحة دكتوراه*، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

- بسعد, ع & .,حمزة, ع .(2017-2018) .التحويلات الإجتماعية و سياسة توازن مالية الدولة *مذكرة تخرج لنيل شهادة الطور الثالث تخصص المالية العامة* ,الجزائر العاصمة معهد الاقتصاد الجمركي و الجبائي.

- إدريس, أ .(2015-2016) .تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري .(1980-2014) *أطروحة دكتوراه في العلوم* , كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير, تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد.

- حواء, ك .(2012). L'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie. *أطروحة دكتوراه* .تيزي وزو, كلية العلوم الافتصادية، التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية, جامعة مولود معمري تيزي وزو.

**2.5 المقالات:**

- جواني, ح & .,العمراوي, س .(2024) .دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر - باستعمال نموذج Var للفترة .(1993-2020) *افاق علوم الإدارة و الاقتصاد*.51-71 ,(02)*07*

- رافع, م & .,جنيدي, م .(2023) .أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2010-2021 .*مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية*.96-117 ,(01)*06*

- فطوم , ح., حمزة, ط & .,سهام, ع .(2023) .مستقبل التحويلات الإجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2009-2018) محاولة إصلاح الدعم الحكومي .*مجلة العلوم الإنسانية*.1009-137 ,(01)*23*

- بلاطش, ح & ,.عبدو, ن .(2022) .تأثير تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي الاستثماري و مخصصات الدعم الحكومي في الجزائر 2000-2021 . *الدراسات القانونية و الاقتصادية* ,(02)*05* 754-737.

- دندن, ف & ,.قدال , ز .(2022) .واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي .*الاقتصادو التنمية البشرية*.07-20 ,(01)*13*

- زروقي, ف .(2022) .دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .*شعاع للدراسات الاقتصادية*.216-229 ,(01)*06*

- عيدوني, ك .(2021) .أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1993 .2018 باستخدام نموذج .ARDL/ *المنهل الاقتصادي*.225-244 ,(02)*04*

- بلعباس, ع & ,.بوعافية, ر .(2020) .أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة .(2017-1990) *إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية*.363-376 ,(02)*06*

- بن سعدة, ع,. كبير, م & ,.بوعلاقة, ا .(2020) .أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر"دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2018 ."*المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية*.174-195 ,(02)*04*

- سليم, ج & ,.بوصبيع, ر .(2020) .دراسة تحليلية وقياسية لانعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية - حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوابك خلال الفترة 2000-2018 . *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية*.299-314 ,(07)*01*

- قصابي, ش & ,.بلعباس, ر .(2020) .أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعةARDL ، خلال الفترة 2000-2018 .*الاستراتيجية و التنمية*.325-344 ,(01)*10*

- خليفي, س & ,.بدار, ع .(2019) .دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2009-2017 .كلية *العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية*.373-392 ,(02)*12*

- عيدودي , ف & ,.قدار, م .(2019) .دراسة تحليلية للتحويلات الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) التحليل إلى المركبات الأساسية .PCP *مجلة البشائر الإقتصادية*.968-983 ,(02)*05*

- لسبع, م .(2019) .دور الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام في الجزائر .(2000-2016) *افاق علوم الإدراة و الاقتصاد*.228-244 ,(01)*03*

- اسيا, س & ,.سعاد, ش .(2018) .الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية .(2008-2017) *رؤى اقتصادية*139-153 ,(08)*01*

- زغدي, خ .(2018) .هبوط سعر النفط و أثره في ترشيد نفقات التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية في الجزائر .*افاق للأبحاث السياسية و القانونية*.33-48 ,*01*

- قطوش, ر & ,.بن لوكيل, ر .(2017) .تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر مقاربة تحليلية .*اقتصاديات شمال افريقيا2017*.177-192 ,*17*

- ظاهر, ع & ,.بخيت, ح .(2015) .التحويلات الإجتماعية و دورها ف إعادة توزيع الدخل في العراق *مجلة الغري للعلوم الإقتصادية و الإدارية*.33-62 ,(32)*11*

- قويدري, ك .(2015) .دراسة قياسية لأثر التحويلات الإجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية*.133-147 ,(01)*06*